حركة التجدد الديموقراطي

نحو برنامج نموذجي للعمل البلدي

انتخابات ٢٠٠٤

١- مدخل

تجري الانتخابات البلدية ابتداءً من الثاني من شهر أيار ٢٠٠٤ وسط تفاوت، وأحياناً تضارب، في الآراء والمفاهيم حول دور البلديات وممارسة المجالس البلدية لهذا الدور وحول العلاقات القائمة أو المفترضة بين المجلس البلدي والسلطات المركزية ومنظمات المجتمع الأهلي والمدني وعموم المواطنين والسكان.

وإسهاماً في إطلاق حوار واسع وعملي يوظف في تفعيل هذه العملية الديموقراطية الشعبية والوطنية، تطرح حركة التجدد الديموقراطي بعض الأفكار التي يمكن أن تساهم في بناء برنامج العمل البلدي انطلاقاً مما يلي:

- من البديهي أن لا يكون هناك برنامج موحّد صالح لمختلف أحجام البلديات، من كبيرة ومتوسطة وصغيرة، إلا انه توجد بالضرورة عناصر ومفاصل أساسية مشتركة بين عموم أنواع البلديات على صعيد المفهوم والدور والممارسة.

- لم يعد العمل البلدي عمل هواة، او تجريب، أو مكاناً لتمضية مرحلة تقاعد هانئة، بل صار شأناً يستدعي التصميم والتخطيط، وبالتالي مهنة تتطلب مستوى وخبرة واختصاص ومعرفة دقيقة وعلمية بالموارد البشرية والطبيعية، و بحاجات المنطقة والإمكانات الفعلية المتاحة. ولا بد من الإبداع والابتكار والتعاون مع أصحاب الاختصاص ومكاتب الاستشارات وذوي الخبرة في كل مجال.

- عملية الديموقراطية لا تنتهي بانتهاء عملية الاقتراع بل تستمر على طاولة المجلس البلدي وفي لجانه وعبر تواصله مع هيئات المجتمع المدني والأهالي والسكان، خصوصاً في المحطات والمفاصل الأساسية.

- المجلس البلدي والبلدية ليسا أجهزة معزولة عن محيطها، لذلك من الأهمية الحرص على إشراك أوسع الفئات في إعداد وإقرار وتنفيذ المشاريع مع التركيز بوجه خاص على الشباب والنساء وتنظيماتهم، وعلى الهيئات الاقتصادية التي تشكل عصب المجتمع وحركة التنمية فيه.

- وما هو مطلوب من البلدية لجهة وجوب الاحتكام للمجتمع بصورة دورية، مطلوب أيضاً من المواطنين والسكان الذين عليهم المثابرة في المطالبة بحق الحوار وإبداء الرأي والمشاركة في صوغ المشروعات، وبالتالي فإنها مسؤوليات متبادلة.

- الشفافية المالية والإدارية تعتبر صمام الأمان لمصداقية أي مجلس بلدي حيث على الإدارة البلدية وضع كل قرارات ومشاريع

وتخطيطات ونفقات وميزانيات البلدية في تصرف من يرغب من المواطنين للاطلاع وإبداء الرأي، ما يولّد الثقة ويحد من الأخطاء ويخفف من الهدر ويحفظ المال العام.

- إن العمل البلدي المنتج والسويّ والناجح مرتبط بتقليص الوصاية الإدارية والسياسية على "الحكومة المحلية" وبتحصين الاستقلالية عبر الشفافية والمناقبية والنزاهة والابتعاد عن المحاصصة والمصالح الخاصة واستغلال السلطة.

٢- مفاهيم أساسية

أ. البلدية حكومة محلية لإدارة الإنماء وتجديد الحياة السياسية

- البلدية هي الإدارة المباشرة للإنماء المحلي بمفهومه الواسع الذي يطال مختلف ميادين الحياة والعمران والبناء والإنشاء والثقافة والبيئة والصحة...

كما أن الانتخابات البلدية هي المجال الرحب لتجديد الحياة السياسية وممارسة الديموقراطية ومناسبة لتقديم واختبار النخب الجديدة.

- البلدية سلطة شعبية منتخبة مباشرة من الشعب تتعاون معها أجهزة تمثل السلطة المركزية، ولا يمكن أن تكون تلك الاجهزة وصية على القرار الشعبي وسلطاته المنتخبة دستورياً في اية ديموقراطية.
- تجسد البلدية قاعدة الديموقراطية ولا تستقيم عمارة الديموقراطية من دونها.

- البلدية ادارة في حاجة دائمة للتحديث في عنصرها البشري ووسائلها وتجهيزاتها.

ب. المرجعية القانونية للعمل البلدي

الى أن تتم الإصلاحات والتعديلات الأساسية الضرورية على قانون البلديات، فان إلمام أعضاء المجلس البلدي بالقوانين الإدارية والبلدية العامة مسألة في غاية الأهمية وخصوصا منها:

- قانون البلديات في المرسوم الاشتراعي ٧٧/١١٨
- النظام الداخلي للبلدية
- قانون الرسوم البلدية رقم ٨٨/٦٠

- أصول المحاسبة في البلديات واتحادات البلديات وقانون المحاسبة العمومية للبلديات وفق المرسوم ٨٢/٥٥٩٥

- اختصاص وصلاحيات كل من رئيس وأعضاء المجلس البلدي واحترام كل طرف لحدود وصلاحيات الآخر. (المادة ٧٤ من قانون البلديات)

- علاقة البلدية بالسلطة المركزية: وزارة الداخلية والشؤون البلدية، المحافظة، القائمقامية .

- الشأن المالي للبلدية:
الجباية والتحصيل، الموازنة والميزانية، كيفية وضعها وصرفها، الصندوق البلدي المشترك.

- معايير وشروط التوظيف وبنية الجهاز الإداري.

- مفهوم وتشكيل لجان بلدية فاعلة وفقاً لأحكام المادة ٥٣ من قانون البلديات.

من صلاحيات المجلس البلدي

- وضع الموازنة البلدية
- تحديد الرسوم البلدية
- وضع دفاتر الشروط لصفقات اللوازم والأشغال العامة
- إنشاء المدارس ودور الحضانة
- إنشاء المساكن الشعبية والحمامات والمغاسل العمومية والمسابح
- إنشاء المستشفيات والمستوصفات
- إنشاء وإدارة المتاحف والمكتبات

للمجلس البلدي رأي استشاري في

- تنظيم حركة المرور والنقل
- التصاميم التوجيهية العامة
- إنشاء الأسواق والمنتزهات

من صلاحيات رئيس البلدية

- تنفيذ قرارات المجلس البلدي
- وضع مشروع الموازنة البلدية
- إدارة أموال البلدية وعقد النفقات
- منع ما يمس الراحة والسلامة العامة
- تعيين موظفي البلدية
- منح التراخيص على اختلافها
- تولي الأمن وقمع المخالفات
- إصدار الأنظمة البلدية الإلزامية

٣- بناء البرنامج البلدي

أ. تقييم التجربة

- يتناول "البرنامج المفترض" تقييم تجربة العمل البلدي خلال السنوات الست السابقة والاعتراف بالإنجازات الحقيقية التي تمت وضرورة صيانتها حفاظاً على المصلحة العامة لأن العمل البلدي بطبيعته شأن تراكمي. وعلى البرنامج بعد ذلك تعداد الثغرات والنواقص والمشروعات التي نفذت بشكل خاطئ او لم

تنفذ، ونقد الأداء الذي تسبب بذلك خصوصاً لجهة دور سلطات الوصاية ونواقص القانون الحالي وسوء الإدارة واحتمالات الفساد والإفساد فيها. ومن المهم جداً أن تدعم المعطيات ببراهين ووثائق وأرقام وتجنب سداد التهم العشوائية وخصوصاً التعرض الشخصي والتركيز على المصلحة العامة وحدها.

- لا تستوي فكرة التقييم العام من دون إخضاعها للبرنامج الذي قامت البلدية على أساسه.

- التقييم المستمر ضرورة لنجاح العمل البلدي ويفترض بالبلدية إقامة دورات متخصصة في التقييم المستمر ومنهجيته بالمشاركة مع هيئات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة.

ب. البيئة والصحة والسلامة العامة

- من المهم أن يتضمن أي برنامج بلدي التطرق الى المشاكل البيئية والتلوث بمختلف مصادره ومعالجة مسائل النفايات، والمياه المبتذلة، والكسارات، والتصحر ... ووضع التصورات لأفضل الحلول الممكنة.

- التعامل بشكل خلاق مع موضوع المساحات الخضراء والثروة الحرجية والمنظر الخارجي للمكان وجماله وعلاقته بالتراث الثقافي والتاريخي.

- مسح الوضع الصحي في النطاق البلدي ومؤسساته وتحديد نواقصه وأولويات التدخل فيه ووضع رزنامة عمل صحي على امتداد السنة.

- مراعاة القواعد العلمية والمواصفات الفنية للسلامة العامة في أي تخطيط وعند إنشاء أي مشروع باعتبار أن سلامة المواطنين وحفظ حياتهم وممتلكاتهم حق على السلطات العامة المركزية والمحلية.

ج. المياه والطاقة

لا يستطيع أي برنامج بلدي تجاهل التركيز على تأمين مياه الشفة النظيفة والمياه لمختلف الاستعمالات وكذلك الطاقة والإنارة مع

التركيز دائماً على الحد من الهدر، واعتماد سياسات التوفير القصوى.

د. المشاركة في المخطط التوجيهي

مع أن البلديات لا تملك حق إعداد المخطط التوجيهي لنطاقها البلدي، فإن عليها مواكبة المخططات العامة والمشاريع الإنمائية ومشاريع القوانين الجديدة لمختلف إدارات الدولة التي تعني النطاق البلدي ما يسهل عليها التدخل في الوقت المناسب لإبداء الرأي والتصويب وحفظ حقوق البلدية والمواطنين.

ه. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

- لا بد من التذكير باستمرار بأن الإنماء يعني بالدرجة الأولى إنماء الموارد البشرية والحفاظ عليها وتطويرها.

- من المهم أن يتضمن البرنامج البلدي إحصاءً شاملاً للقطاعات والنشاطات الاقتصادية المحلية كمنطلق يسمح بوضع خطة لتطوير وتعزيز تلك القطاعات ومعالجة مشكلاتها.

- إنماء الموارد البشرية يتطلب التوجه الى الفئات المهمشة في المجتمع وطرح أفكار وبرامج تتضمن حداً مقبولاً من مستلزمات إعادة دمجها في النسيج الاجتماعي.

- لا بد لأي برنامج من أن يتضمن مشروعاً ثقافياً يلحظ دعم النشاطات الثقافية والفنية والتعاون مع الهيئات المحلية لتفعيل الحياة الثقافية.

- دعم المؤسسات والأنشطة الرياضية والشبابية والاجتماعية على أنواعها.

و. البلدية والعلاقات العامة

- وضع تصور وخطة تعاون بين البلديات المتجاورة لمعالجة المشاكل المتداخلة وتنفيذ المشاريع المشتركة من خلال اتحاد البلديات أو أي إطار آخر.

- الانفتاح الكامل على مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالعمل المحلي ولاسيما منها البيئية والعمرانية والصحية والاجتماعية والثقافية ... والتعاون معها على انماء القدرات وتظهير المشكلات والمساعدة في حلها. فهذه المؤسسات، بالإضافة للتجربة والخبرة والقوى البشرية التي تتمتع بها، قادرة أيضاً على تأمين التمويل والخبرات والتدريب وسواها.

- الاتجاه الى المجال العالمي لان العمل البلدي بوصفه عملاً تنموياً ديموقراطياً عاماً، يحظى بدعم مادي وبشري من مدن ودول ومنظمات عربية وعالمية خلال التوأمة أو أية شراكة أخرى.